



شرح وحيز

للإجراءات المتبعة في المواد الإدارية

مدعماً باجتهاد مجلس الدولة في الجزائر وفرنسا
مرفقاً باجتهاد مجلس الدولة في الجزائر وفرنسا
مرفقاً بالقوانين العضوية للمحاكم الإدارية
ومجلس الدولة ومصلحة التنازع

الأستاذ
طاهري حسين



الجمعية الجزائرية
للحقوق المدنية

الصفحة	العنوان
5	مقدمة
	الفصل الأول
9	المرحلة السابقة عن الدعوى الإدارية (دعوى الإلغاء)
11	المبحث الأول : التظلم الإداري ضد القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية.
13	المبحث الثاني: التظلم الإداري في المجال الضريبي
13	المطلب الأول: في شكل التظلم ومحتواه وميعاده والبت فيه
15	المطلب الثاني: اللجوء إلى لجان الطعن الإدارية
20	المبحث الثالث: التظلم الإداري في مجال الصفقات العمومية
25	المبحث الرابع : كيفية حساب الميعاد
32	المبحث الخامس : في حالات وقف وقطع الميعاد
34	المبحث السادس : آثار انقضاء الميعاد
	الفصل الثاني
37	اللجوء إلى القضاء الإداري
38	المبحث الأول: في رفع الدعوى والتحقيق فيها والحكم فيها
45	المبحث الثاني: تحقيق المنازعة الإدارية
58	المبحث الثالث: في إيداع تقرير العضو المقرر وإحالة الملف على النيابة العامة
86	المبحث الرابع: أوجه الإلغاء (أسباب الإلغاء)
87	■ المطلب الأول: عدم الاختصاص

91	المطلب الثاني: عيب الشكل والإجراءات
95	المطلب الثالث: عيب مخالفة القانون
96	المطلب الرابع: عيب السبب
99	المطلب الخامس: عيب الانحراف بالسلطة
103	المبحث الخامس: طرق الطعن في الأحكام الإدارية
119	المبحث السادس: في تنفيذ الأحكام الإدارية
123	الخلاصة
128	الفهرس

تم هذا الكتاب بتوفيق من الله فله الحمد أولا وآخرا.

هذا الكتاب

كانت الغاية من هذه الدراسة هي إبراز طبيعة الإجراءات الإدارية القضائية، فهي تختلف عن الإجراءات العادية وتتميز عنها كونه ذات طابع سري يتمحور النزاع بشأن أعمال إدارية تجري وتتخذ في محيط إداري ضيق يسوده الكتمان وتتطلبه المصاحبة العامة وهي في الغالب مكتوبة.

كما تتميز دعوى الإلغاء في نظامنا القضائي باشتراط التظلم الإداري قبل مباشرتها لقبولها إذا وجهت ضد قرارات إدارية مركزية أو تعلقت بمجالات خاصة كالضرائب والجمارك.

تخضع المنازعة الإدارية لتحقيق يتولاه القاضي الإداري وهو يتمتع بصلاحيات واسعة تجعل منه سيد الإجراءات ومشرف حقيقي لها وعلى سلامتها.

كما أن القاضي حريص على إيجاد توازن ومساواة بين أطراف الخصومة رغم أن أحد طرفيها يظهر أقوى ورغم ذلك فلا يمنع من معاملة الطرفين على قدم المساواة.

تشير مسألة تنفيذ الأحكام الإدارية النهائية الصادرة ضد الإدارة إشكالات جدية واهتمام بالغ ومقلق وهو ما يمس حقا بمصداقية العدالة الإدارية وقيمة الأحكام الصادرة عنها وجدواها فأضحى من اللازم إيجاد نظام جبهي لتنفيذ الأحكام الإدارية ضد الإدارة وأصالح الأشخاص الطبيعيين ومن ذلك تقرير الغرامة التمهيدية على وجه الوجوب والالتزام وإقرار مسؤولية الأعوان الجزائية الذين يستخدمون أو يهملون أو يعتصمون عمدا لتنفيذ هذه الأحكام ويترتب عليها الجزاءات التأديبية والعقوبات الجزائية والتمويض الشخصي في النهاية، فالإدارة المناجعة والفعالة هي التي تسعى على الدوام للتخلص من الشوائب والعوائق كالفساد وعدم الكفاءة والبطء في أداء الخدمات، فهي الإدارة العصرية المواكبة لما يجري في العالم من تغيرات هائلة، إدارة الخدمات السريعة والأساليب الحديثة.

المؤلف

05 شارع مسعودي محمد - القبة القديمة - الجزائر

هاتف / فاكس : 021.68.86.49



دار الحديث